

الياس سحاب*

ذاكرة مجزرة صبرا وشاتيلا في مواجهة ذاكرة المحرقة

بيان نويهض الحوت، "صبرا وشاتيلا، أيلول 1982".
بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003. 802 صفحة.

في ظاهرة المجزرة

يقول إدوارد سعيد، في أحد أبحاثه عن العنصرية الصهيونية كحلقة من الحلقات التاريخية للفكر الاستعماري، إن اقتران الدعوة إلى المشروع الصهيوني في نهايات القرن التاسع عشر بشعار أن فلسطين هي أرض بلا شعب لم يكن مجرد اقتران بأكذوبة دعائية كانت تبدو ضرورية وصالحة لحملة ترويج المشروع الصهيوني في المجتمعات الأوروبية والأميركية، وإنما تجاوز ذلك إلى كونه يمثل الصيغة الصهيونية للفلسفة الاستعمارية التي غزت بها قوى الاستعمار الأوروبي القارة الإفريقية بشكل خاص (وهي الفلسفة نفسها التي تعاملت بها القوى الأوروبية الغازية للقارة الأميركية مع الشعوب الأصلية في تلك القارة). الفكرة الأساسية في هذه الفلسفة الاستعمارية هي التعامل مع شعب الأرض المطلوب استعمارها كأنه غير موجود (حتى من غير ادعاء ذلك في الحملات الدعائية والإعلامية)، أو كأنه ينتمي إلى عالم "الأشياء" أو عالم "الحيوان"، لا إلى عالم الكائنات البشرية التي يفترض التعامل معها تعاملًا إنسانيًا. ويؤكد إدوارد سعيد أن هذه الفلسفة الاستعمارية كانت الدليل العملي للقوى الاستعمارية في كل مشروع كانت تنوي القيام به في أي جزء من الأراضي الإفريقية المستعمرة. فإذا كان المشروع يسبب أضراراً للتكتلات البشرية في المنطقة المقصودة، يتم التعامل مع هذه التكتلات البشرية من السكان الأصليين كأنها كتل من الأشياء أو الحيوانات، يمكن للمشروع أن يكتسح الأرض من دون أي اعتبار للأضرار التي يمكن أن تلحق بساكني هذه الأرض من السكان الأصليين، حتى لو وصل الضرر

(* كاتب سياسي (لبنان).

إلى حدود الإبادة الجماعية أو الفردية، أو التدمير الكامل للبيئة التي يعيش فيها هؤلاء السكان.

لقد أثبت تاريخ المشروع الصهيوني على أرض فلسطين في مختلف مراحلها، منذ أن كان حبراً على ورق حتى تحوله إلى مشروع سياسي يسيطر على كامل التراب الفلسطيني، أنه إنما استند استناداً كاملاً إلى تلك الفلسفة الاستعمارية العنصرية في التعامل مع أرض فلسطين، وشعب فلسطين، وذلك لا بالشعارات النظرية والدعائية فحسب، بل بالممارسات الفعلية أيضاً. وإذا كانت كلمات قليلة في نص الرسالة - الوعد من بلفور إلى روتشيلد، توحى بما يخالف ذلك، بإبداء حرص عام غامض على مصالح السكان الأصليين (من دون ذكر هويتهم كعرب أو فلسطينيين، لأسباب ستظهر الحكمة منها فيما بعد)، فإن تصرفات حكومة الانتداب البريطاني لما يقارب العقود الثلاثة بعد ذلك كانت تناقض هذا الإيحاء وتكشف زيفه، إضافة إلى أن برامج الوكالة اليهودية كانت، منذ بدايات القرن العشرين، تتضمن حيزاً أساسياً لمشاريع "الترانسفير" المختلفة والمتنوعة، لإفراغ أرض فلسطين من سكانها الأصليين، كي يتحول شعار "الأرض التي لا يسكنها أحد" إلى حقيقة واقعية، أو ما يشبه ذلك.

خلال مراحل الصراع تعددت أساليب الحركة الصهيونية لتدمير المجتمع الفلسطيني ودفع عرب فلسطين إلى الرحيل والهجرة واللجوء. وبرزت الأعمال الإرهابية والمجازر كسلاح مباشر في يد الحركة الصهيونية ضد سكان فلسطين الأصليين. وتحولت المجازر من مجرد أحداث دامية تتكرر من حين إلى آخر، منذ سنة 1948 بشكل بارز حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، إلى ظاهرة تستحق التسجيل الدقيق أولاً، بكل عمومياتها وخصوصياتها، كي يمكن بعد ذلك استخلاص كل عبرها ودروسها، ومقاومتها مادياً ومعنوياً.

وكان لافتاً للنظر في هذا السياق، وبمتابعة التصرف الصهيوني الإسرائيلي في إطار هذه الظاهرة، ارتباط التغطية الصهيونية للمجازر، التي ترتكب بالتكرار المدروس والمبرمج، بظاهرة "المحرقة" التي تعرض لها اليهود الأوروبيون على يد النازية في خضم الحرب العالمية الثانية.

لقد تحولت ظاهرة المحرقة على يد الحركة الصهيونية، ودولة إسرائيل بعد تأسيسها، من جزء إلى كل في تاريخ الحرب العالمية الثانية، التي تجاوزت بويلاتها اليهود الأوروبيين كهدف للنازية، وشملت كل الشعوب الأوروبية، بفضائع فاق بعضها

المحرقة اليهودية نوعاً وكماً، وذلك على يد الدعاية الصهيونية التي ما لبثت أن حولتها إلى أداة ابتزاز تقوم به إسرائيل إزاء شعوب أوروبا كلها، والشعب الألماني على رأسها، وذلك بسيف ذي حدين:

- حد مادي يتمثل في استجلاب رصيد من التعويضات لا حدود لها، كانت تتجاوز التعويضات المالية أحياناً إلى تزويد إسرائيل بالأسلحة الحديثة في أوضاع حساسة دائماً كانت تسهل لها الاعتداء على جيرانها، وضم المزيد من الأراضي، إضافة إلى ما استولت عليه في سنة 1948.

- حد معنوي كان وما زال يربط المحرقة بتهمة اللاسامية، التي تحولت في الدعاية الصهيونية من تهمة قديمة ضد كل من كان يرتكب فظاعات ضد اليهود في الحرب العالمية الثانية، إلى تهمة جديدة تصوب بلا حدود ضد كل من يوجه نقداً إلى سياسة إسرائيل كدولة، أو إلى أي تصرف من أي مسؤول إسرائيلي، وخصوصاً إذا كانت هذه السياسة العامة، أو هذا التصرف الخاص موجهاً ضد عرب فلسطين، مهما بلغت وحشية هذا التصرف، ولاإنسانيته، ومخالفته لروح المواثيق الدولية ونصوصها.

هذا فيما يتعلق بظاهرة استخدام إسرائيل للمحرقة في التعامل مع شعوب العالم، وعلى رأسها الشعوب الأوروبية. غير أن لهذه الظاهرة دوراً آخر تستخدمه إسرائيل في صراعها مع العرب، وفي مقدمهم السكان الأصليون لأرض فلسطين. فلقد أصبح واضحاً، بشكل دائم ومتكرر وثابت، أن الحركة الصهيونية وإسرائيل ترفعان "يافطة" المحرقة لتغطية أي نقد لسياسة حكومة إسرائيل، من أي جهة، أو لتغطية المجزرة المستمرة والمتواصلة التي ترتكبها إسرائيل بحق عرب فلسطين ومخيماتهم في كل مكان تصل يدها إليه. ومن يتابع هذه اللعبة الصهيونية الإسرائيلية، بكل قواعدها وممارساتها، سرعان ما يكتشف أن علاقة جدلية غريبة أصبحت تربط بين المحرقة اليهودية والمجزرة الفلسطينية، بحيث أصبحت الأولى (في الفلسفة الصهيونية والممارسات الصهيونية) تغطي الثانية، وتبررها، إلى درجة أن الآلة الدعائية الصهيونية أصبحت تصدق الأكذوبة لكثرة ما رددتها، فأصبح من حق الضحية السابقة أن تصبح جلاداً في الحاضر والمستقبل، لمجرد أنها كانت ضحية في يوم ما لممارسات توقفت بتوقف أحداث الحرب العالمية الثانية. بل أصبح يحق لهذه الضحية الاحتفاظ بلقب الضحية وحقها في الشفقة والمساعدة، حتى لو تحولت إلى جلاد لشعب

فلسطين.

ومع أن مجتمعات أوروبية كثيرة لم تعد تنظلي عليها هذه الحيلة المكشوفة، فإن تبني الإدارة الأميركية لهذه الفلسفة تبنياً سياسياً مباشراً (لا إعلامياً فقط)، ما زال يدفع دول تلك المجتمعات الأوروبية، تحت ضغط السيطرة السياسية الأميركية على النظام الدولي الراهن، إلى الرضوخ لمفاعيل هذا الابتزاز وهذا التحايل المكشوف، والتعامل السياسي الاضطراري معه، حتى من غير اقتناع فكري ومعنوي بأسسه الأخلاقية الهشة والمزيفة.

لقد تجاوز الابتزاز الصهيوني لظاهرة المحرقة (المتوقفة منذ أكثر من نصف قرن)، تغطية وتبريراً لظاهرة المجزرة التي تمارس بحق شعب فلسطين منذ نصف قرن، وإلى ما لانهاية واضحة في الأفق القريب، تجاوز هذا الابتزاز كل الحدود المعقولة أخلاقياً ومعنوياً وسياسياً وثقافياً، بما يدعو فعلاً إلى تحرك كل الجهات المعنية، وأولها بلا جدال الجهات الفلسطينية والعربية، للتصدي له. وهو تحرك لا يمكن أن ينطلق إلا من جهد علمي منهجي لتأريخ ظاهرة المجزرة التي ما برح شعب فلسطين يتعرض لها منذ نصف قرن ونيف، بما لا يسحق حقوقه السياسية فقط، بل يسحق قبلها أيضاً آدميته وقيمه البشرية.

في هذا السياق، أجد كل المبررات والمسوغات للاحتفاء بالكتابين الصادرين تبعاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية:

- الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية (تشرين الثاني/نوفمبر 2002)، الذي يتضمن الوقائع الكاملة لمجزرة مخيم جنين في سنة 2002.
- صبرا وشاتيلا (نيسان/أبريل 2003)، الذي يوثق لمجزرة صبرا وشاتيلا في سنة 1982، والذي نحن بصدد هذه القراءة.

إن التأريخ لظاهرة المجزرة المستمرة بحق شعب فلسطين، في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي، هو الخطوة الأولى على طريق إنقاذ ظاهرة المجزرة من التبخر المجاني، ورفعها (بين وسائل الصراع الكثيرة الأخرى) في مواجهة ذاكرة المحرقة. وذلك لإنهاء الوضع الشاذ في الصراع العربي والفلسطيني المديد مع الحركة الصهيونية، وهو الوضع المتمثل حتى الآن في نجاح إسرائيل في تحويل ذاكرة المحرقة اليهودية، المتوقفة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلى سلاح دائم من أسلحة الحركة

الصهيونية، ودوائر اليمين المتطرف فيها بشكل أخص، بينما تبقى ذاكرة المجزرة غير المتوقفة إلى الآن بحق عرب فلسطين بين أيدينا سلاحاً معطلاً، بل تكاد تندثر وتتبخر إذا لم نبادر إلى إبقائها شعلة حية دائمة الاشتعال حتى نهاية الصراع، بدأب منهجي ينطلق من الكتابين المذكورين ويتجاوزهما إلى كل وسائل النشر الحديث من كتب، ومواقع إلكترونية، وأعمال فنية تشمل جميع الوسائل المتاحة في هذه الأيام (بكل اللغات الأساسية)، وقد أصبحت تتجه نحو آفاق لا حدود لها لمن يعي أهميتها ويتقن وسائل ارتيادها.

إن جهداً فلسطينياً وعربياً في هذا الاتجاه غير مرشح لاعتماد المبالغة في الأحداث والأرقام تضخيماً لذاكرة المجزرة (كما فعلت الحركة الصهيونية وتفعل في بناء ذاكرة المحرقة واستغلالها)، وذلك لسبب بديهي هو أننا لسنا في صدد مشروع مصطنع، نتحايل لاستكمال عناصره، ولتسليحه بعناصر الضغط والابتزاز، بل إن القوة الخلقية في مشروعنا لها الأولوية على القوة السياسية، لأن الأمر يتعلق بجوهر إنسانية وكرامة الإنسان العربي الفلسطيني أولاً، وبحقوقه السياسية ثانياً.

إن أفدح ما في تهافت ذاكرة المجزرة في تاريخ صراعنا مع إسرائيل هو امتهان إنسانية الإنسان الفلسطيني وكرامته، حتى كدنا نروض على يد الدعاية الصهيونية والممارسات الإسرائيلية، التي تصر على جعل نقطة الدم الإسرائيلي في الميزان تعادل كل الدم العربي أو الفلسطيني. ومن المؤكد أن القوة الخلقية والإنسانية وراء هذا التوجه تكسبنا مزيداً من الاحترام والرصيد، على الصعيد السياسي المباشر، حتى لو لم نسع لذلك سعياً مباشراً.

ليس أمامنا سوى أن نبدأ باحترام ذاكرتنا، وأدميتنا، وإنسانيتنا، كي نغري الآخرين باحترامها.

حوافز الكتاب وأغراضه العامة

فيما بين عصر يوم الخميس، السادس عشر من أيلول/سبتمبر 1982، وظهر يوم السبت، الثامن عشر من الشهر نفسه، ثلاث وأربعون ساعة شهدت فيها منطقة صبرا وشاتيلا (المخيم والشارع والحي) أحداثاً دموية، تعد بين الأسوأ في تاريخ ويلات ومآسي الشعب الفلسطيني، لأنها شهدت تصفية ما بين ثلاثة آلاف وخمسة وأربعة آلاف إنسان، ذبحاً وقتلاً وخنقاً، وفقاً لتقرير الصليب الأحمر الدولي (كما سيرد في

موقع آخر في هذه القراءة).

وعلى مسافة مسيرة دقائق معدودة سيراً على الأقدام من ذلك الموقع، يقع منزل صاحبة هذا الكتاب، الباحثة الفلسطينية المولدة اللبنانية الجذور. فكيف يمكن أن تكون المعادلة بين العلاقة الإنسانية والعلاقة الأكاديمية، بين الموضوع والباحثة، والحالة هذه؟

إن طرح هذا السؤال وربطه بجوابه الدقيق هما المدخل الأهم إلى قراءة هذا الكتاب، وتحديد قيمته الموضوعية.

في مثل هذه الأحداث لا يمكن أن تكون محايداً، فإما أن تكون مع الضحية وإما أن تكون مع الجزار.

لكن في الكتابة عن هذه الأحداث لا يمكن أيضاً إلا أن تكون الكتابة موضوعية بالكامل، من البداية إلى النهاية، في رواية الأحداث والشهادات، وتحديد الأرقام والمسؤوليات، كي تجيء الكتابة أولاً جديرة بمهابة الكرامة الإنسانية المهدورة، ومهابة هذا الشلال الهائل من الدماء البشرية التي أريقت بوحشية نادرة في تاريخ الحروب والمجازر، وذلك قبل أن تكون الكتابة جديرة بالقراءة وبثقة القارئ والباحث، على اختلاف جنسيته وموقفه السياسي.

ولقد تمتع هذا الكتاب بهذه المزايا، على قدر ما تسمح به الطاقة البشرية. حتى إن بعض السطور يكاد يتلمس لمحات إنسانية لدى بعض المشاركين في المجزرة (من الميليشيات) ولدى بعض المشاركين في المسؤولية (من الميليشيات والجيش الإسرائيلي). لكن هذه اللمحات سرعان ما تغرق في المجرى اللاإنساني العام للأحداث، الذي تفرضه الوقائع والأرقام، لا خيال الكاتب أو عاطفته الإنسانية أو موقفه السياسي.

من هذا الباب الموثوق به، نستطيع ولوج هذا المرجع الذي يغطي ثمانمئة صفحة كاملة.

أول ما يميز كتاباً بهذه الحساسية في الموضوع ترفعُ كامل عن الحقد، الذي حلت محله دهشة لا تتوقف من هول المأساة، سواء في دوافعها ومحركاتها لدى منفذها، أو في أساليبها التي تجاوزت في لا إنسانيتها كل خيال، أو في حجمها، أو في الصمت الذي أحاط بها، والتزاوج بين تواطؤ كامل لدى من عرف، وبين عجز كامل عن الإلمام

بالمجزرة إلا بعد انتهائها حتى عند سكان الأحياء القريبة جداً من موقع المأساة. هذا الجو العام الذي يدور الكتاب في فلكه يتبدى عبر التفاعلات كثيرة عبرت عن نفسها من أول الكتاب إلى نهايته، في تساؤلات وخلاصات، تعددت أساليب التعبير عنها، لكن توحدت الروحية، من نوع:

- في تاريخ المجازر، يتكلم الموت أولاً، ثم يتكلم القتل، وأخيراً القاتل.
- هل كانت معركة أم مجزرة؟ وهو أحد الأسئلة المحورية في الكتاب، الذي لم تكف الوقائع، في كل فصول الكتاب، عن الإجابة الحاسمة عنه، بتأكيد أن المسألة كانت بعيدة كل البعد عن المعركة، التي تفترض أول ما تفترض وجود فريقين يتعاركان، ولم تكن سوى مجزرة كاملة، ترتسم في علاقة واضحة بين جزار مدجج بحقد غير عادي (قبل الأسلحة الفتاكة) وبين ضحايا مجردين من أي قدرة حتى للدفاع عن النفس، يذهبون إلى قدرهم المحتوم في المجزرة، الموت، بلا حول أو قوة.
- من المسؤول؟ وهو السؤال المحوري الثاني الذي لا يكف الكتاب عن طرحه، في معظم فصوله، ويحاول البحث عن أجوبة تتركها الكاتبة معلقة لحكم القارئ، لكنها تتوزع دائماً بين الميليشيات اللبنانية المسلحة والقوات الإسرائيلية، مع تقديم كل المعلومات والحقائق التفصيلية المؤكدة، من مصادرها الموثوق بها، ومع ترك حرية المقارنة وإصدار الحكم النهائي للقارئ والباحث.
- الحجم الخلفي للمأساة، وهي المسألة التي يكرر الكتاب التعبير عنها بصيغ مختلفة، ومن زوايا مختلفة، لعل أحد أروع تجلياتها تلك الأسطر الواردة في مقدمة الكتاب (الصفحة 18)، التي تناقش أهمية عدد الضحايا أو عدم أهميته في تحديد الحجم الإنساني والخلفي للمأساة. فتقول المؤلفة أنها قبل قراءة تقرير لجنة "كاهان" الإسرائيلية عن المجزرة، كانت تعتنق مبدأ توينبي في تحديد حجم المسؤولية الخلقية والإنسانية في مثل هذه المجازر، وهو المبدأ الذي عبر عنه الفيلسوف البريطاني في الحوار الشهير الذي دار بينه وبين السفير الإسرائيلي في كندا سنة 1961، بشأن مجزرة دير ياسين الشهيرة، حين صاح السفير الإسرائيلي بتوينبي مستنكراً المقارنة بين دير ياسين وجرائم النازية في الحرب العالمية الثانية، بقوله إن بضع مئات من الضحايا الفلسطينيين في دير ياسين لا تستحق الذكر أمام الملايين من اليهود ضحايا

النازية، فجاء رد توينبي بالعبارة التالية: "إن الرقم الكبير يضيف إلى هول المأساة والعذاب، لكن من المستحيل على المرء أن يكون مجرماً أكثر من مئة في المئة." وتختتم الكاتبة المقطع بتفسير نقد توينبي بأنه يكفي أن تقتل إنساناً واحداً مرة واحدة كي تكون قاتلاً.

تؤكد الكاتبة أنها كانت (قبل تقرير كاهان) تعتمد مبدأ توينبي في تحديد عمق المأساة الإنسانية في أحداث صبرا وشاتيلا، الذي لا يعير كبير اهتمام للرقم وإنما للجريمة بحد ذاتها. أما بعد تقرير كاهان، وسعيه لستر الجريمة باللعب على أرقام الضحايا، فقد اتخذت القرار بضرورة البحث عن الأسماء والأعداد، مع إغارة أهمية أكبر للأسماء، لأنها أكثر فصاحة من الأرقام الصماء في التعبير عن حقيقة العمق الإنساني للمأساة.

● السؤال المحوري الثالث، الذي يتكرر في أكثر من فصل من فصول الكتاب، يتعلق بجنسية الضحايا. ذلك بأنه في الوقت الذي صنفت مجزرة صبرا وشاتيلا أنها جزء من تاريخ الأهوال التي تعرض لها الفلسطينيون (وما زالوا) في مختلف مراحل قضيتهم، فإن الوقائع والأرقام في أيام صبرا وشاتيلا الثلاثة تشير إلى أن المأساة الإنسانية شملت اثنتي عشرة جنسية، محددة بالأسماء والأرقام في الجداول المثبتة في آخر الكتاب، وهي - إلى جانب الجنسية الفلسطينية - الجنسيات اللبنانية والسورية والمصرية والأردنية والتركية والسودانية والجزائرية والباكستانية والإيرانية والتونسية، إضافة إلى أصحاب الهوية المجهولة (قيد الدرس)، كما أن المخطوفين من صبرا وشاتيلا ينتمون إلى ست جنسيات هي الفلسطينية والسورية واللبنانية والمصرية والبريطانية، إضافة إلى الهوية المجهولة (قيد الدرس).

ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة أهمها سببان:

● الأول أن مخيم شاتيلا للاجئين لم يكن يمثل أكثر من 10% من المنطقة التي شملها المهاجمون بوحشيتهم، والتي تشمل المخيم والشارع الرئيسي والحي المتشعب الأرجاء، وهي المنطقة التي حملت الاسم الشهير "صبرا وشاتيلا"، فكان طبيعياً أن يكون البشر الذين يسكنون في مساحة بهذا الاتساع متعددي الجنسيات، ولا يقتصر على الجنسية الفلسطينية، وإن كانت هي الراجحة.

● الثاني أن هذه المنطقة، شأنها شأن منطقة مخيم تل الزعتر قبلها، كانت تشكل، إلى جانب كونها موقعاً لتجمع اللاجئين الفلسطينيين، موقعاً من مواقع حزام البؤس، الذي يتراكم التعساء للتجمع فيه، ويشكلون انطلاقاً منه، كما في كل المدن الكبرى، وليس في بيروت وحدها، مساحة من حزام البؤس الذي يشكل في العادة خزناً بشرياً من خزانات اليد العاملة الرخيصة. وفي مجتمع من هذا النوع، بديهي أن تتعدد الجنسيات وتتنوع، وإن غلبت فيها الجنسية الفلسطينية.

● السؤال المحوري الرابع، الذي عني الكتاب بطرحه والبحث بين الشهادات والوثائق للعثور على جواب واضح عنه، هو الدافع وراء المجزرة.

لقد امتلأت الوثائق الإسرائيلية، إضافة إلى تصريحات الميليشيات اللبنانية المبهمة، بأجوبة تبريرية من نوع أن الهجوم كان عفويًا ابن ساعته، من جراء الانفعالات العنيفة التي ولدها اغتيال بشير الجميل، أو أن الهجوم إنما كان بسبب نقض قيادة المقاومة لاتفاق إجلاء جميع المقاتلين عن بيروت، وذلك بأن بقي في منطقة صبرا وشاتيلا ما بين ألفين وألفين وخمسمئة مقاتل بكامل أسلحتهم.

طبعاً أورد الكتاب مقتطفات كثيرة من وثائق متعددة المصادر تؤكد ضحالة مثل هذه الادعاءات، وخصوصاً الادعاء الثاني؛ وهي مقتطفات موزعة على عدد من فصول الكتاب. ولعل الحجة الأقوى في دحض ادعاء وجود آلاف المقاتلين الفلسطينيين أن الأيام الثلاثة للمجزرة لم تشهد أي مقاومة مسلحة من قبل الفلسطينيين، وأن هذه الحجة كانت تتردد في محاضر الاجتماعات الإسرائيلية قبل أن يتم الانسحاب أصلاً.

غير أن أبرز ما أوردته الكتاب في الإجابة عن سؤال الدوافع الحقيقية للهجوم - المجزرة، ذلك النص المقتبس من صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية (العدد الصادر بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 1982)، في الصفحة 487 من الكتاب:

"ثم نشر لورين جنكينز في جريدة (واشنطن بوست) أن أفراد الميليشيا اللبنانية المسيحية دخلوا المخيمات بناء على عملية كان خطط لها وأقرها عدد من كبار المسؤولين العسكريين في ميليشيا القوات اللبنانية التابعة لبشير الجميل، وقد كان الجميل نفسه على رأس هؤلاء الذين أعدوها وأقروها، وذلك قبل اغتياله في الرابع عشر من أيلول/سبتمبر. ولم يكن هناك شيء في تلك الخطة يدعو إلى مجزرة عبثية كتلك

التي جرت في مخيمات صبرا وشاتيلا. لكن بناء على مصادر متعددة فالخطة كانت قائمة على الاعتقالات، والاستجوابات، وهدم البيوت، بشكل يبعث الهلع بين الفلسطينيين اللاجئين في لبنان، الأمر الذي يؤدي إلى هجرتهم من البلد. طبعاً، التغيير البديهي الذي طرأ على هذه الخطة كان انتقالها من التخطيط والتنفيذ بعقل بارد إلى فلتان الغرائز الهمجية في الانتقام والتصفية، كما يصف الكتاب ويوثق من أوله إلى آخره.

● السؤال المحوري الخامس، الذي كان يتسلل بين سطور الكتاب، بأشكال مستترة في معظم الأوقات، وبشكل واضح في القليل منها، هو سؤال تحديد المسؤولية الإنسانية والخلقية عن احتمالات تكرار مثل هذه المآسي، وهو السؤال الذي تجيب عنه الكاتبة في الصفحة 439 من كتابها:

”أن تكون إنسانياً، يكفي أن تشعر بالحزن والأسى لمآسي الآخرين [...] أما أن تكون إنساناً بمعنى الكلمة، فذلك يعني أنك مسؤول، مسؤول عن منع الظلم، وعن حماية البريء؛ مسؤول كي لا يقتل طفل آخر، في بلدك أنت، أو في أية بقعة من بقاع العالم.”

وهو المقطع الذي تختمه الكاتبة بوضع مجزرة صبرا وشاتيلا في مسلسل المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين وسواهم من الشعوب العربية، من دير ياسين إلى قبية وكفر قاسم والسموع وجنين في فلسطين، ومدرسة بحر البقر ومصنع أبو زعبل في مصر، وقريتي الخيام وقانا في لبنان.

وتذهب الكاتبة، في الصفحة 612 من كتابها، إلى آخر مدى في الإجابة عن تساؤل تحديد المسؤولية الخلقية عن تكرار مثل هذه المجازر في أي زمان ومكان، على لسان المغني الأرجنتيني ألبيرتو كورتين، الذي أنشد بعد مجزرة صبرا وشاتيلا:

”أين كانت الشمس عندما ثار الغضب في صبرا وشاتيلا؟...

”أين كنت أنا؟ وفي أي حفلة؟ بلا أي شعور. عندما قرأت الخبر؟

”وأين كنت أنت أيها المغرور في دفاعك عن المظلومين عند المجزرة؟

”أين كبرياء الرجال؟...

”أين كنت يا صديقي النائم الضمير، هل كنت تصفق للغازي الذي قتل الأطفال في

صبرا وشاتيلا؟”

بهذا المقطع الغنائي المترجم عن اللغة الإسبانية، اختتمت المؤلفة نصها الطويل الذي يسبق الملاحق الأخيرة للكتاب (جداول الأسماء، والخرائط، والصور)، وهو النص الذي كانت افتتحته (قبل الفصل الأول - الصفحة 28) بأبيات لمحمود درويش من

قصيدة "مديح الظل العالي":

"يا فجرَ بيروتَ الطويلاً

"عَجَلُ قليلاً

"عَجَلُ لأعرفَ جيِّداً:

"إن كنتُ حياً أم قتيلاً."

إعداد المادة وأسلوب عرضها

يمكن القول إن تجميع مادة المعلومات عن المجزرة، واستكمال عناصرها، والتفكير في أفضل الطرق لعرضها، ثم الانكباب الفعلي على الكتابة، كل هذا أخذ من مؤلفة الكتاب عقدين كاملين من الجهد، مع الإشارة إلى أن عملية تجميع المادة الأساسية من شهود المجزرة أنفسهم قد استغرقت عامين ونصف عام. وقد انطلقت هذه العملية قبل انتهاء سنة المجزرة (1982)، وانقسمت إلى مرحلتين:

- الأولى من أواخر سنة 1982 إلى أوائل سنة 1984، وقد تمت بكثير من السرية والحذر، لأن بيروت كلها (بما في ذلك منطقة المجزرة نفسها) كانت لا تزال تحت سيطرة سياسية متعاطفة مع مرتكبي المجزرة، أو ساعية (في الحد الأدنى) لمنع جمع الأدلة التي تكشف مسؤوليتهم وتثبيتها وتوثيقها.

- الثانية منذ حركة شباط/فبراير 1984 حتى منتصف سنة 1985، حين انطلقت عملية تجميع الشهادات المباشرة من أصحابها، أهالي الضحايا والمخطوفين، ومعظمهم عايش المجزرة مباشرة، وإن قدرت له الظروف النجاة منها. وبديهي أن هذه المرحلة تمت بمزيد من العلنية والحرية في البحث والاستقصاء.

أما المرحلة الأخيرة من إعداد الكتاب، أي تحويل معلوماته إلى نص مكتوب، وجداول بالأسماء وملاحق بالصور والخرائط، فقد استغرقت السنوات الثلاث التي سبقت صدور الكتاب في ربيع سنة 2003.

غير أن الأعوام الخمسة عشر التي فصلت بين المرحلتين الأولى والأخيرة، أمضتها

المؤلفة في معايشة الوقائع المتوفرة بين يديها، إضافة إلى متابعة دؤوبة في لبنان والبلاد العربية وأي موقع في العالم، يمكن أن تتوفر فيه أي مادة تلفزيونية أو سينمائية أو صحافية أو مذكرات مخطوطة أو منشورة على علاقة بمجزرة صبرا وشاتيلا، سواء كانت المادة تحليلياً أو مادة إخبارية.

تعرض المؤلفة في آخر الكتاب، على مدى يقارب ثلاثين صفحة (737 - 765)، لوائح المصادر والمراجع التي استقت منها مادة الكتاب، والتي أتاحت لها، في كثير من الحالات، التدقيق عن طريق المقارنة واستخدام شتى الأساليب المنهجية الصارمة المتبعة في الأبحاث الأكاديمية الجادة. ومن المفيد هنا تقديم عرض سريع للائحة المحتويات، لأنها تشكل قاعدة المعلومات التي استقت منها المؤلفة المادة التي بنت منها نصوص كتابها المطول، على الشكل التالي:

- 1 - استمارات الضحايا (عدد 450)
 - 2 - استمارات المخطوفين (100)
 - 3 - شهادات مسجلة ومكتوبة (140)
 - 4 - وثائق رسمية (20)
 - 5 - يوميات ومذكرات (3)
 - 6 - شهادات مرئية ومسموعة (5)
 - 7 - أفلام وبرامج تلفزيونية (18)
 - 8 - وثائق وشهادات وصور (20)
 - 9 - يوميات (9)
 - 10 - مراجع عامة، مخصصة بالكامل لتغطية المجزرة (27)
 - 11 - مراجع عامة، تغطي المجزرة جزئياً (65)
 - 12 - مقالات (67)
 - 13 - دوريات (8)
 - 14 - مراجع عن أوضاع الفلسطينيين في لبنان (5)
- يتألف متن الكتاب من قسمين أساسيين، خصص القسم الأول لرواية كاملة لأحداث المجزرة العامة والخاصة، بعد تقديم تاريخي - جغرافي، يشرح التكون

السكاني للحى وتوزعه الجغرافي بين المجموعات البشرية التي كانت تسكنه. ويتكون هذا القسم من ستة فصول مخصصة في معظمها لما يشبه عرضاً سينمائياً مطولاً لشريط المجزرة، يوماً بيوم، وساعة بساعة، وحدثاً حدثاً، وذلك في إطار عام صنفته الكاتبة كما يلي:

- يوم الخميس، يوم القتل الجماعي في الملاجئ.

- يوم الجمعة، يوم اقتحام المستشفيات، ومواصلة القتل.

- يوم السبت، يوم الخطف وحفر الموت الجماعي.

أمّا القسم الثاني فيضم فصلين، وقد خصص للإحصاءات والمقارنات، ويتضمن معلومات وتصنيفات اجتماعية ومهنية كاملة لمجموع الضحايا والمخطوفين.

بعد ذلك تخصص الكاتبة خاتمة مطولة (559 - 611) لتجيب عن سؤال أساسي: من المسؤول؟ كما تخصص 120 صفحة للملاحق، التي تتضمن ملحقاً بالأسماء وفقاً لمصادر متعددة وتصنيفات متعددة، وملحقاً بالصورة الملونة، وملحقاً آخر بالخرائط التي تعرض للموقع الجغرافي العام كما لمواقع تفصيلية خاصة بسرد أحداث المجزرة (المواقع الإسرائيلية وحدود المجزرة، أماكن الروايات، الملاجئ وحفر الموت).

يمكن تشبيه الأسلوب السردي الذي اختارته المؤلفة، وخصوصاً في القسم الأول من الكتاب المخصص للرواية الكاملة لشريط المجزرة (27 - 432)، بأنه مستعار من اللغة السينمائية الحديثة، التي ربما تنطلق من الأسلوب الكلاسيكي في السرد الزمني المتصاعد وفقاً للتسلسل الزمني، لكنه يندفع بعد ذلك، وفقاً لتشعب القضايا والمسائل المطلوب التعبير عنها، ونقلها إلى القارئ، كي يتمكن من معايشة الأحداث بأحاسيسها المتشعبة المعقدة، وليس فقط بالتراكم الصامت والجاف لتسلسل الأحداث والأرقام والمعلومات، يندفع إلى أسلوب السرد التداخلي الذي قد يربط الحادثة المروية بحدث سابق لها، أو بحدث لاحق. ولا أعتقد أن اختيار هذا الأسلوب جاء نتيجة قرار مسبق لدى الكاتبة، وإنما جاء ثمرة طبيعية ومحصلة طبيعية للحوافز المعقدة والمتشابكة التي كانت تدفع المؤلفة في الفترة الطويلة لإعداد الكتاب، والمتراوحة بين المنهجية الأكاديمية الصارمة، والوعي السياسي، والمشاعر الإنسانية المتلاطمة، كل ذلك في إطار رغبة تسيطر على الكتاب من بدايته حتى نهايته، في إقحام القارئ في عمق الحدث، بأسلوب العرض الموضوعي الذي يريد أن يروي كل شيء بعموميته

وخصوصياته، من غير تدخل مباشر فظ، ومن غير مبالغة، ومن غير استخدام أدوات التهويل والمؤثرات الإضافية التي يسهل كثيراً، عند كتابة مثل هذه النصوص عن مثل هذه الأحداث الإنسانية، الوقوع في إغراء استخدامها.

كان في الإمكان طبعاً استخدام أي أسلوب آخر في عرض المادة الإنسانية الغنية لمجزرة صبرا وشاتيلا، والنجاح في بلوغ الهدف. لكن يبدو لي أن اهتداء المؤلف الطبيعي إلى الأسلوب الذي اعتمده، وحاولت توضيحه أعلاه، قد خدم الغرض بدرجة عالية من النجاح، وأثمر نصاً بلغ درجة عالية من النجاح في المعادلة الصعبة التي توفق بين أعلى درجة ممكنة من الموضوعية والدقة في المعلومات، وبين أعلى درجة ممكنة من إيصال الشحنات الإنسانية المطلوب إيصالها إلى أعماق ما يمكن، بأبسط وأهدأ ما يمكن. لهذه الأسباب مجتمعة جاء النص، إضافة إلى غناه الكامل بالمعلومات والوثائق والأرقام، غنياً بالمشاهد الإنسانية التي تشمل الضحايا كما تشمل الجلادين، بموضوعية عزيزة جداً في مثل هذه المواقف التي لا بد من التوفيق المعجز فيها، كما قلت في مطلع هذه القراءة، بين الحياد غير المطلوب والموضوعية المطلوبة.

من الأفكار الأساسية التي ينجح الكتاب في إقناع القارئ بها، الربط بين المجزرة والمبررات الوهمية، التي تأسست على اختراع خبر يقول إن المقاومة الفلسطينية تركت وراءها 2500 مقاتل خلافاً للاتفاقية السياسية لخروجها من بيروت. ويذكرنا هذا الربط بين الحدث الواقعي المأساوي الفاجع وبين السبب الوهمي (كما تربط النتيجة بالسبب)، بالعلاقة بين الغزو الأميركي للعراق وبين حجة القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي قيل إن النظام العراقي السابق كان يمتلكها، مع فارق جوهري هو أن هذا الربط في مسألة العراق أدى وما زال يؤدي إلى تفاعلات سياسية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، لا يزال مداها مفتوحاً على كل الاحتمالات، بينما دخل هذا الربط في قضية صبرا وشاتيلا بطون الأبحاث التاريخية، إلا إذا نجحت المساعي القانونية التي يبذلها مؤخراً بصعوبة فائقة وكلاء ضحايا صبرا وشاتيلا.

ثم يتبع ذلك التحديد، الواضح بالوقائع، لدور إسرائيل الأساسي في المجزرة، ومنذ البداية، فيعرض الكتاب في الصفحتين 85 و86 لقيام إسرائيل بالتمهيد المباشر للمجزرة بالقصف المكثف للمخيم والمنطقة المحيطة به، كي يندفع الناس إلى الملاجئ، ثم إيقاف القصف فجأة والانسحاب من المنطقة، لإخلاء الطريق أمام الميليشيات المهاجمة، بعد تحويل الملاجئ في إطار هذا السيناريو من مخابئ للنجاة (من القصف)

إلى مواقع تجمع بشري لتسهيل عمليات الذبح والقتل الجماعي.

من المشاهد الإنسانية الشديدة الغنى والبالغة التعبير عن مثل تلك المواقف المأساوية النادرة التكرار، تلك القصة عن العمليتين الأخيرتين في مستشفى غزة، في الصفحة 303 من الكتاب، ننقلها حرفياً:

”وأما العمليتان الجراحتان الأخيرتان فكانتا لأم وابنها الصغير الذي أصيب بينما كان يلعب مع رفاقه. كانت حالة الأم أكثر صعوبة، وكان كلاهما بحاجة إلى دم، وكاننا من فئة دم واحدة، لكن لم يكن هناك في المستشفى غير أنبوية دم واحدة تناسبهما. اختارت الطبيبة سوي [شاي آنج] أن يعطى الدم للأم نظراً إلى حالتها الأصعب. وبينما الحوار كان جارياً بين الطبيبة والمرضة بشأن المسألة، سمعت الأم الحديث، وأدركته بحس الأم أكثر من فهمها لمعاني الكلمات، فرجتهم أن يعطى الدم المتوفر لابنها بدلاً منها، ثم كان طلبها الأخير أن تعطى مهدئاً للأم. أعطيت الأم المهدئ، وأعطى الولد الدم. ماتت الأم تلك الليلة، وأنقذ الابن.”

نقل الكتاب في أكثر من مقطع الدرك الذي انحدر إليه الشحن الأيديولوجي الأعمى الذي كان يسيّر المسلحين كأنهم منومون مغناطيسياً بفعل ذلك الشحن الذي كان يصل بالمسلحين إلى أقصى درجات الغيظ الحاقد عندما يقابلون أطباء أو مرضيين أجانب مسيحيين، يساعدون الجرحى الفلسطينيين فيصيحون في وجههم باللغة الإنكليزية، كما ورد في الصفحة 306 من الكتاب، نقلاً عن الممرضة إلين سيغل:

”أنتم قذرون، أنتم لستم مسيحيين. المسيحيون لا يعالجون الإرهابيين الذين يقتلون مسيحيين آخرين. أنتم بادر - ماينهوف، شيوعيون، اشتراكيون، أناس قذرون.”

أما الطبيبة السنغافورية سوي، فتنقل في الصفحة 310 عن مجنونة من الميليشيات استبدت بها الغضب عندما علمت أنها مسيحية، صياحها في وجهها:

”أنت مسيحية وتجرئين على مساعدة الفلسطينيين! أنت قذرة!”

واستمعوا إلى هذه الحادثة الهمجية النموذجية، مروية باللهجة العامية في الصفحة 317 من الكتاب، عن امرأة عجوز كانت تعمل بالتنظيفات في مقر الهلال الأحمر الفلسطيني، وكانت تحب أبو عمار. وعندما رأت مسلحي الميليشيات ظنت لسذاجتها أن الفدائيين عادوا إلى بيروت، فنزلت إلى الشارع تغني لأبو عمار، فأمسك بها المسلحون وشرطوا فمها حتى الأذن، ذات اليمين وذات اليسار، ثم أروها قتيلة

برشق من الرصاص.

والكتاب حافل بعد ذلك بمشاهد في غاية الغرابة والعبثية، عندما يصف الأوامر التي يصدرها المسلحون إلى المدنيين العزل المدعورين، بإطلاق الهتافات بحياة الشيخ بشير، ثم التصفيق والتهليل، ثم الرقص (الصفحة 318)، أو بمشاهد شرب الويسكي والتلذذ بتذوق المازة جنب الجثث المكسدة إلى جانبهم، وذلك في ساعات الصباح الباكر. (الصفحة 425)

وفي مواقع أخرى يروي الكتاب مشاهد ذات مغزى عن النقاش الحاد الذي انطلق داخل إسرائيل عن مسؤولية المجزرة، نكتفي منها هنا بهذين المشهدين النموذجيين:

”لما صرح وزير الداخلية يوسف بورغ: (مسيحيون قتلوا مسلمين، أين هي مسؤولية اليهود؟) انبرى الروائي يتسهارسميلانسكي يرد عليه ساخراً: (أفلتتنا الأسود الجائعة في الحلبة، فافترتست الناس، إذا الأسود هي المذنبة، لأنها هي التي افترتست، أليس كذلك؟).“ (الصفحة 593)

أما الكاتب عاموس ألون، فكتب يقول:

”إن الرجل الذي يضع ثعباناً في سرير طفل ويقول: (أنا آسف. أنا قلت للثعبان ألاّ يلدغ. أنا لم أكن أعلم أن الثعابين خطيرة إلى هذا الحد)، يستحيل فهمه. إن هذا الرجل مجرم حرب.“ (الصفحة 593)

في المجازر يتكلم الموت أولاً، ثم القتل، وأخيراً القاتل. هكذا تقول مؤلفة الكتاب، الذي يمتلئ في صفحاته الثمانمئة بحديث الموت، وحديث القتلى، حتى إن القارئ يضطر بعد كل حفنة من الصفحات إلى التوقف لالتقاط أنفاسه، وهو يكاد يشم رائحة النجيع تنبعث من بين الصفحات، لكنها مع ذلك أحاديث مروية بمهابة وجلال يليقان بكل قطرة دم أريقت في تلك المجزرة المروعة، وبكل كرامة إنسانية أهدرت.

إنه كتاب تشعر بعد طي آخر صفحة فيه بأن القتل بدأوا يدفعون القسط الأول من

ثمن ما اقترفت أيديهم. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>